الحسابات الوهمية
تواصل لا اجتماعي

- قوانين «فيسبوك» و«انستغرام» تحظر استخدام يوميات شخصية لمكاسب تجارية
- أولياء الأمور ملزمون بدور أساسي في مراقبة أبنائهم وضبط سلوكهم الإلكتروني
- تزوير الحسابات الشخصية عمل لا أخلاقي يتنافى مع تعاليم الدين والقيم النبيلة
- قائمة مواقع وحسابات عرضة للغلق الفوري نظراً لخطورتها على الصعيد المجتمعي

9474 حساباً وهمياً أو مزيفاً عبر «فيسبوك» كل ساعة، و2283 عبر «تويتر» والأرقام في ازدياد عبر شبكة عنكبوتية لا تتردد في اصطياد المغفلين، فآلاف الحسابات الوهمية تنشأ يومياً في مواقع التواصل الاجتماعي بكافة مسمياتها، تحمل في طياتها أهدافها لكنها تخفي التضليل وخداع المتابعين الذين يظنون أن هذه الحسابات حقيقية فينجرّون خلفها وبالتالي يقعون ضحية الأكاذيب التي تروّج لها هذه الحسابات حتى استحقت بواقعها الخبيث مسمى «وسائل تواصل لا اجتماعي»!

مسؤولية التعرف على منتحلي أسماء الشخصيات المشهورة ومزوري الحسابات مشتركة بين الأهل والجهات القضائية المختصة والقائمين على مواقع التواصل الاجتماعي، إذ إنه على الأهل مراقبة أبنائهم ومعرفة قائمة الأصدقاء لديهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي خوفاً من الوقوع ضحية الاحتيال، وكذا على الجهات المختصة والقائمين على مواقع التواصل الاجتماعي وضع ضوابط للحد من عمليات تزوير الحسابات.

أرقام شرطة دبي التي سجلتها في 2015 تظهر أن مجموع الجرائم الإلكترونية بلغ 1820 قضية، تضمنت ممارسات ابتزاز وسرقة واختلاس واختراقات واحتيال وأشياء مضللة فكرياً، وجرائم خيانة أمانة، ما يفتح الباب لدق الناقوس كبحاً لظاهرة تتنامى خطورتها.

1820 جريمة إلكترونية في دبي العام الماضي

الإمارات لا تتهاون مع لصوص الشبكة العنكبوتية

دبي- أسامة اللحام وسعيد الوشاحي ورامي عايش

طرقٌ شـتّى تنتهجها الجهـات المختصة في الدولة لضبط الحسابات الوهمية والمزيفة، وفي سبيل ذلك تنظم حملات توعية بمخاطر مثل هذه الحسـابات، وتتولى بالتعاون مع إدارة مواقع التواصل الاجتماعي الإبلاغ عن الحسـابات للعمل علـى حظرها، وفي حال اكتشـف أنه تـم الاحتيال من خـلال هذه الحسـابات يتم ضبط الجناة إن كانوا داخل الدولة وإحالتهم للقضاء.

الفريـق خميس مطر المزينة القائد العام لشـرطة دبي أكد لـ«البيان»، أن شرطة دبي لا تغلق أي حساب شخصي إلا إذا استغل في ارتكاب جريمة، ولا تقوم بغلق أي حسـاب بشـكل عشوائي، وأضاف أن هناك إجراءات قانونيـة وتنسـيقية محـددة يتـم اتخاذها قبل اللجـوء إلى إغلاق الحسـابات، بحيث يسـتلزم بداية وجود شكوى من جانب أحد الأشـخاص تجاه صاحب حسـاب ما، يتهمه فيه بسـبه أو قذفـه أو التشـهير به، حيث تقـوم إدارة المباحـث الإلكترونية بالإدارة العامة للتحريات والمباحـث الجنائية تجاه هذا البلاغ باسـتدعاء المشكو بحقه وسؤاله في البلاغ، ومن ثم إحالة الواقعة إلى النيابة العامة.

وأشار القائد العام لشرطة دبي إلى أن الأمور الأخرى التي تستدعي غلق حساب أو موقع إلكتروني على شـبكات التواصل الاجتماعي أو شـبكة الإنترنت بشكل عام هو اسـتغلالها في جريمة تستدعي اتخاذ إجراءات اسـتناداً للقوانيـن المعمول بها في الدولة، كاسـتغلال المواقـع للترويج للمخدرات أو استغلال الأطفال أو الترويج لأعمال منافية للآداب أو غيرها كالمواقع الإلكترونيـة الوهميـة التي تسـتغل في الاحتيال على الآخرين.

حسابات وهمية

ومن جانبه أوضح اللواء خبير خليل إبراهيم المنصـوري مسـاعد القائـد العام لشـؤون المباحـث الجنائية أن التعامـل بين الأفراد يجب أن يكون على مسـتوى رقي المجتمع الإماراتي وفي إطار من الاحترام في التعبير عن الرأي وتبادل وجهات النظر.

وبيـن أن إدارة المباحـث الإلكترونيـة بـالإدارة العامـة للتحريـات والمباحـث الجنائية في شرطة دبي سجلت حالات سطو على حسـابات شـخصية لأفراد على مواقع التواصـل الاجتماعي والبريـد الإلكتروني، فضلاً عن إنشـاء حسـابات وهمية بأسـماء آخرين والإسـاءة إليهم، كمـا تلقت الإدارة شـكاوى من أشـخاص تم إنشـاء حسابات وهمية بأسمائهم، ورصدت حالات لأشخاص تـم اختراق حسـاباتهم وكادت توقعهم في مشكلات كبيرة، لولا تدخل الجهات المعنية وتدارك الأمر.

وهناك طـرق متنوعة بإمكان الأفراد من خلالهـا التواصل مـع إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية للإبلاغ عن الحسـابات الوهمية، حيث بإمكان المبلغ الاتصال بشـرطة دبي، أو تطبيق الشـرطة الذكـي أو زيارة الإدارة والتبليـغ عن الحسـابات الوهميـة، وتقوم الإدارة بدورهـا بالتحقق مـن البلاغ، وفي حال اكتشـف أن الحسـاب وهمي تخاطب الجهات المختصة للعمل على إغلاقه فوراً.

1820

وفي اسـتعراض لأبرز الأرقام سجلت إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية بالإدارة العامة للتحريـات والمباحث الجنائية في شـرطة دبـي 1820 جريمة في عام 2015، تضمنت قضايا ابتزاز وسـرقة واختـلاس واختراقات إلكترونية واحتيال وأشـياء مضللـة فكرياً، وجرائم خيانة أمانة من الموظفين.

وبلـغ عدد الجرائـم الإلكترونية في عام 2014، 1581 جريمة مختلفة، و1513 قضية في 2013. وحذرت شـرطة دبي من خطر تداول الشـائعات عبـر مواقـع التواصل الاجتماعـي، ودعت إلى ضـرورة التأكد من صحـة الأخبار المنشـورة في مواقع التواصل الاجتماعـي المختلفة، خاصة أن 60 % مـن الأخبـار والمعلومات في تلك المواقع غير صحيحة.

وبدوره قال محمـد الزرعوني مدير إدارة السياسـات والبرامـج فـي الهيئـة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات، إن آلية الهيئة في التعامل مع الحسـابات الوهمية والمزورة على مواقـع التواصـل الاجتماعية تتضمن قيام الفريـق المعني بالهيئة بالاطلاع على الشـكوى الواردة، والتأكد من صحتها ومن ثم التواصل مع إدارة موقع التواصل المعني للإبلاغ عن الحساب المزور مع توفير الأدلة والمعلومات المتوفرة عن الحساب.

شكاوى

وقـال إن الهيئـة تشـجع الجمهـور على التقـدم بالشـكاوى والملاحظـات علـى الحسـابات المزورة على مواقع التواصل الاجتماعي، سواء عن طريق التواصل معها أو مـع الجهات المحليـة المعنية كخدمة الأمين.

كما يمكن للجمهور اسـتخدام منصات الإبلاغ عن المحتوى التـي توفرها أغلب المواقع والتطبيقات مثل يوتيوب وتويتر وفيسـبوك وانسـتغرام وغيرها، للتصدي لمثل هذه الحسـابات، حيـث تقوم هذه المواقع بالتجـاوب مع البلاغات المقدمة المخالفة لسياسات الاستخدام الخاصة بها.

وكانـت الهيئـة العامـة لتنظيم قطاع الاتصـالات حـذرت فـي وقـت سـابق مسـتخدمي مواقع التواصـل الاجتماعي عمومـاً، وأوليـاء أمور الأطفـال بصورة خاصـة، بعدم التفريـط بالخصوصية على مواقـع التواصـل الاجتماعي، واسـتخدام كلمـات مـرور قويـة وقـراءة شـروط اسـتخدام تطبيقات الهواتـف الذكية من حيث طلب الأذونات، فضلاً عن عدم قبول طلبـات الصداقـة من قبل أشـخاص غير معروفيـن للطفل، ناصحة الأهالي بالتأكد من ممارسات أطفالهم.

وقدمـت الهيئـة جملـة مـن النصائح حول أفضل الممارسات للاستخدام الآمن لشـبكات التواصل الاجتماعي والشـبكة العنكبوتيـة، تتمثـل بالحفـاظ على أمن الحاسـب الآلي كتحديث نظام التشـغيل بشـكل مسـتمر والحرص علـى تحديث برامج مكافحة الفيروسـات، بالإضافة إلى عـدم حفـظ المعلومات الشـخصية على أجهـزة متصلة بالإنترنت، وتنزيل البرامج من مصادر موثوقة.

مصداقية كاذبة

وبـدوره أوضـح القاضي الدكتـور جمال السميطي، مدير عام معهد دبي القضائي، أن مواقع التواصل الاجتماعي باتت تشكل تهديـداً خطيراً لخصوصيـة الأفراد وأمن وسـلامة المجتمع، من خلال لجوء العديد من المسـتخدمين إلى إنشـاء حسـابات شـخصية وهمية ومزيفـة، وانتحال صفة عدد من الجهات الرسـمية، والشخصيات العامة، أو المشاهير، بينما تندس حسابات مـزورة أخرى ثم ما تلبث بعد أن تتسـع قاعدة متابعيها وتترسَّخ الثقة بمصداقيتها الكاذبة، وهنا تبدأ ببث أهدافها الحقيقية.

وأضاف: «لأن أصحاب هذه الحسابات الوهمية لا يمكنهم الإفصاح عن أنفسهم؛ لإدراكهم حجـم الجريمة التي يقترفونها، ومـا ينتظرهم من إجـراءات قانونية في حالـة الكشـف عـن هوياتهـم؛ فإنه من الضـروري إيجاد آليات رسـمية لكشـف هوياتهـم، إذ شـددت جمعيـة الإمارات للمحامين والقانونيين على أنها لن تتهاون حيال ذلـك، وبادرت بإقامـة دعاوى ضد عـدد من تلك الحسـابات، ونذكّر هنا بأن الإمارات كفلت حـق التعبير للجميع في دسـتورها، ووضعت فـي المقابل قوانين وتشـريعات تضبـط وتقنـن اسـتغلال الحريات في ارتـكاب جرائم ومخالفات، تضـر المجتمع؛ ومن ثـم فتحت الجمعية كثيـراً من البلاغـات والدعـاوى، مؤكدةً أن أبوابهـا مفتوحـة لكل مـن يرصد أي حسابات أو مواقع مخالفة، والتعامل معها قانونياً».

وبشأن موقف القانون تجاه الحسابات التي تسـتخدم للإسـاءة إلى الآخرين بين الدكتور السـميطي أنه إذا كان الشـخص دخل دون علم وموافقة صاحب الحساب؛ فهـذه جريمـة دخـول دون تصريـح، بالإضافـة إلـى أنهـا تعتبر جريمة سـب وقذف باسـتخدام وسـيلة معلومات، أما إذا كان هناك اتفاق بين صاحب الحسـاب ومرتكب السـب والقذف؛ فتنطبق قواعد المشـاركة الإجرامية، حيث يعتبر من قام بالسب فاعلاً أصلياً، ويعتبر من اتفق معه وسهّل له، شريكاً في الجريمة.

تجريم وتحريم

ومن جانبه أكد الدكتور أحمد بن عبد العزيز الحداد كبير مفتين مدير إدارة الإفتاء بدائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري في دبي، أن تزوير الحسابات الشخصية للآخرين على مواقـع التواصل الاجتماعي عمـل إجرامي محرم شـرعاً وقانوناً؛ فانتحال الشخصية هو تزوير محرم يترتـب عليه ضرر كبير، وتعدّ على الخصوصيـات، ويصل بـه المزور إلى باطـل أو يضيع به حقـاً أو يضر به صاحب الحسـاب فيقع بسببه في تهمة لا ينجو منها بسهولة، فهذا ضرر بالغ يلحقه، ومن حقه أن يقاضيه لينال جزاءً رادعاً، والقوانين النافذة هي رادعـة بالفعل، ولا تتسـاهل في ذلك إذا رفعت إلى الجهات الرقابية والسـلطات التنفيذية الشرطية والقضائية.

وأضـاف: أما حكم المـزور عند الله فهو إضرار بغيره من الأبرياء، وقد قال صلى الله عليه وسـلم: «من ضارَّ، ضـارَّ اللهُ به، ومن شاقَّ، شـاقَّ اللهُ عليه»، وحُرم على المسلم أن يفعـل ذلك، وعليـه أن يتقي الله تعالى، وينظـر إلى غيره بما ينظره لنفسـه، فهو لا يحب أن يؤذى بمثل ذلك.

خميس المزينة:
لا نغلق أي حساب إلا إذا استغل لارتكاب جريمة

جمال السميطي:
مواقع التواصل تهدد خصوصية الأفراد وأمن المجتمع

أحمد الحداد:
تزوير الحسابات عمل إجرامي محرم شرعاً وقانوناً

خليل المنصوري:
أشخاص اخترقت حساباتهم وكادت توقعهم بمشكلات

محمد الزرعوني:
نشجع على التقدم بالشكاوى ضد الحسابات المزورة

الحسابات الوهمية نقطة ضعف مواقع التواصل الاجتماعي

رغم كل التحديثات التي تعمل إدارة مواقع التواصل الاجتماعي على تطبيقها، إلا أن مشكلة الحسابات الوهمية والمزيفة لا تزال تؤرق بال القائمين على هذه المواقع، حيث كشفت إحصائيات أصدرتها «فيسبوك» أن هناك 83 مليون حساب وهمي عبر الموقع، والحال ذاته في الانستغرام، حيث إن هناك بحسب إحصائيات العام 2014 أكثر من 18.8 مليون حساب وهمي، وفي «تويتر» هناك قرابة الـ 20 مليون حساب وهمي.

95 مليون صـورة ومقطع فيديو يتم نشرها عبر «إنستغرام» يومياً.

100 مليون مسـتخدم لـ«سـناب تشات».

320 مليون مستخدم نشط في «تويتر» شهرياً.

500 مليون مستخدم لـ«إنستغرام» حول العالم.

1.59 مليار مسـتخدم لـ«فيسبوك» حول العالم.

إعداد : أسامة اللحام - غرافيك: محمد أبوعبيدة

البيان

250

نصـت المادة 11 من قانون مكافحة تقنية المعلومات رقم 5 لسـنة 2012، علـى أنـه «يعاقـب بالحبس مـدة لا تقل عن سـنة واحدة، والغرامة التي لا تقل عن 250 ألف درهم، ولا تتجاوز مليون درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من اسـتولى لنفسـه أو لغيره بغير حق على مال منقول أو منفعة أو على سـند أو توقيع هذا السـند، وذلـك بالاسـتعانة بأي طريقـة احتيالية، أو باتخاذ اسـم كاذب، أو انتحـال صفة غير صحيحة عن طريق الشـبكة المعلوماتية، أو نظام معلومات إلكتروني، أو إحدى وسائل تقنية المعلومات».

مستخدمون: أساليب مبتكرة للمخترقين

دبي - البيان

أكد عدد من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي وتحديداً «فيسبوك» و«تويتر» و«انستغرام» أن هناك طرقاً متنوعة يلجأ إليها مخترقو الحسابات ومنتحلي الشخصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حيث يبرعون في طرق النصب والاحتيال ظناً منهم أن طرقهم هذه لن تنكشف.

وبينوا أن من بين هذه الطرق طلبات الصداقة الغريبة التي ترسل للأشخاص والتي تميز بصور ومعلومات مضللة، وهنا يجب على أصحاب الحسابات عدم قبول مثل هذه الطلبات، وأيضاً هناك الرسائل التي تصل إلى صندوق البريد الوارد أو الروابط التي ترسل عن طريق المحادثات وبمجرد أن يقوم صاحب الحساب بفتحها يتم تهكير حسابه وسرقته.

وقال محمد الحوسني إن هناك شخصيات رسمية واجتماعية ومشاهير يحرص على متابعتهم في وسائل التواصل الاجتماعي من باب الإعجاب بشخصياتهم أو تأثراً بالأعمال التي يقومون بها في المجتمع، مشيراً إلى أنه بين الحين والآخر يبحث في هذه المواقع عن شخصيات معينة، ولكنه يتفاجأ خلال عملية البحث وكتابة الاسم ظهور أكثر من حساب للاسم الذي يبحث عنه، وعند تصفح هذه الصفحات يجد صوراً متشابهة وأعداداً كبيرة من المتابعين.

طرق

وأضاف أن ما يزيد الأمر تعقيداً لجوء الكثيرين إلى الكتابة في الصفحة الرئيسية للحساب عبارة «الحساب الرسمي» لجذب أكثر عدد من المتابعين، وليتم في ما بعد استغلال الحساب في أمور تجارية أو ابتزاز للمتابعين أو لصاحب الحساب نفسه.

وأشار إلى ضرورة إيجاد آلية محددة وسهلة من قبل الشركات التي تمتلك هذه البرامج لإيقاف استهتار العابثين في وسائل التواصل الاجتماعي، والذين باتوا يشكلون مصدر قلق لأصحاب الحسابات الرسمية والمستخدمين بشكل عام.

تجربة شخصية

قال بدر الكعبي إنه منذ استخدامه لحسابات وسائل التواصل الاجتماعي تعرض لمواقف عدة، حيث كان هناك أشخاص يحادثونه عبرها منتحلين أسماء شخصيات مرموقة ويقومون بطلب الحصول على المال أو الإدلاء بمعلومات، مؤكداً أن المنتحلين للشخصيات يتعاملون بحرفية من خلال المواضيع التي يطرحونها والصور التي يبثونها بين الحين والآخر، فضلاً عن وجود آلاف المتابعين. واقترح أن يكون هناك متطوعون مرخصون لمساندة الجهات المختصة لحظر الحسابات الوهمية، بحيث يتاح للجمهور التسجيل في برنامج تطوعي، يخضع على أثره المسجلون لورشة بسيطة، لينطلقوا بعد ذلك لتنظيف العالم الافتراضي من الشخصيات المزيفة، حتى لا تكون لديهم فرصة لاستغلال شهرتهم ومحبة الجمهور لهم في تحقيق مبتغاهم.

مشاركة الآخرين

ومن جانبه قال بهاء الحق أحمد إن طبيعة برامج التواصل الاجتماعي تقوم على مشاركة الآخرين حديثهم وصورهم، وهناك شخصيات يحرص الجميع على متابعة ما يبثونه عبر هذه البرامج، ولكن بات من الصعب تمييز الحسابات الأصلية للأشخاص من المزورة، مشيراً إلى أن بعض البرامج قطعت شوطاً كبيراً وبذلت جهوداً كبيرة في الحد من أعداد الحسابات المزيفة، إلا أن هذه الجهود تعتبر ضعيفة أمام الأعداد الهائلة للحسابات المزورة في الوقت الحالي. وأوضح أن القضاء على الحسابات الوهمية يتطلب جهود أطراف عدة، حيث إن الأهل عليهم دور كبير في مراقبة أبنائهم والمواقع التي يتابعونها لكيلا يقع الأبناء ضحية الاحتيال، وكذلك أفراد المجتمع، الذين يجب أن يكونوا على دراية بالحسابات الموثوقة والمشهورة، وأوضح أنه لا بد من إيجاد قناة للإبلاغ عن هذه الحسابات من خلال كتابتها في موقع ما، أو قناة معينة من قبل أشخاص عدة ليتم بعد ذلك حظرها من قبل القائمين على البرنامج بعد التأكد من صحة المعلومات وطلب الإثباتات من صاحب الحساب.

«فيسبوك» و«تويتر» تتعقبان المنتحلين

دبي - البيان

أطلقت شركة «فيسبوك» أداة تقوم بتنبيه المستخدم إذا تم اكتشاف شخص بهوية حساب وهو يعبر عن استخدام اسم وصورة حسابه الشخصي، ويمكن من خلال هذه الأدوات للمستخدم المنتحلة شخصيته التعليق على الصورة أو النص كونه غير لائق، ولكن هناك مشكلة دائمة، وهي مشكلة تشابه الأسماء، فهناك لا سيما في عالمنا العربي تشابه بالاسمين الثلاثي والرباعي، بل وفي بعض الأحيان بالخماسي، وعليه عند الشك في حساب وهمي تطلب شركات التواصل الاجتماعي من المستخدم المشكوك بانتحال هويته، تحديد ما إذا كان الحساب المشكوك فيه حسابا مزيفا يستغل صورة صاحب الحساب الأصلي أو اسمه، أو أن الحساب يخص شخصاً آخر ولكن بنفس الاسم أو صورة مشابهة، بمعنى آخر مجرد تشابه في البيانات، وعند ثبوت انتحال الهوية، تقوم مواقع التواصل الاجتماعي بإغلاق الحساب الوهمي.

متطلبات الأمان

وحددت إدارة الفيسبوك والانستغرام متطلبات الأمان التي يجب على كل من ينوي إنشاء حساب عبرهما وشملت المتطلبات أن يقدم مستخدمو فيسبوك أسماءهم ومعلوماتهم الحقيقية، حيث يشترط الموقع عدم تقديم أي معلومات شخصية زائفة، أو إنشاء حساب لأي شخص من دون إذن منه، كما يجب عدم إنشاء أكثر من حساب شخصي واحد. وحظرت الفيسبوك والانستغرام على المستخدمين استخدام يومياتهم الشخصية لتحقيق مكسب تجاري، واستخدام صفحة فيسبوك لهذه الأغراض كما منعت استخدام فيسبوك إذا كان المستخدم دون سن 13 عاماً. وطالبت إدارة فيسبوك والانستغرام متعامليها بضرورة المحافظة على دقة معلومات الاتصال الخاصة بهم وعلى تحديثها، وعدم السماح لأي شخص بالوصول إلى حساب المستخدم، أو القيام بأي إجراء آخر من شأنه المساس بأمان الحساب.

شروط تويتر

وفي تويتر يتم توقيف الحسابات التي تصور شخصاً آخر بطريقة خادعة توقيفاً نهائياً بموجب سياسة انتحال الشخصية الخاصة بالشركة، وأوضح مصدر مطلع في الشركة أنه لن يتم إلغاء الحساب في حالات معينة كأن يقوم المستخدم بمشاركة اسم آخر ولكن دون وجود أي عناصر مشتركة أخرى، أو في حال أظهر الملف الشخصي بوضوح أنه غير مرتبط أو متصل بأي أشخاص يحملون نفس الاسم، حيث إنه لا تعتبر الحسابات التي تحمل اسم المستخدم نفسه أو التي تبدو متشابهة في المظهر انتهاكاً لسياسة انتحال الشخصية تلقائياً.

إبلاغ

ولا يحتاج الشخص المنتحلة شخصيته لحساب ليتمكن من تقديم بلاغ بانتحال شخصيته، حيث إنه عند استلام بلاغ انتحال الشخصية، يتم فحص الحسابات المُبلغ عنها لتحديد ما إذا كانت تنتهك قوانين تويتر أم لا.

وتقبل تويتر طلبات الأفراد للحصول على أسماء المستخدمين غير النشطة أو الموقوفة، ويجب على الشركات والمؤسسات الإبلاغ عن الحسابات التي يساء استخدام علاماتها التجارية بإرسال شكوى بموجب سياسة العلامة التجارية الخاصة بتويتر. وتوفر تويتر للمستخدمين نظاماً أساسياً لمشاركة واستلام مجموعة كبيرة من الأفكار والمحتوى، ويكون المستخدمون مسؤولين عن المحتوى الذي ينشرونه.

وعندما تتسلم تويتر بلاغاً لانتحال الشخصية أو العلامة التجاريّة يتعلق بأحد الحسابات الموجودة لديها وبعد التحقيق والتأكد من انتهاك الحساب يتم إيقافه.

توثيق الحسابات

وعملت إدارة فيسبوك والانستغرام وتويتر على إطلاق شارة توثيق زرقاء تظهر بجانب أسماء أصحاب الحسابات الحقيقية من الأشخاص المهمين والمؤثرين على الرأي العام، وتهدف فيسبوك وتويتر من هذه الخدمة لتمكين المستخدمين من معرفة الحسابات الوهمية من الحقيقة وما إذا كان الحساب موثقاً من قبلهم. وتظهر الشارة بجوار الاسم على الملف الشخصي للحساب وبجوار اسم الحساب في نتائج البحث، وتكون دائماً باللون نفسه ويتم وضعها في المكان نفسه بغض النظر عن تخصيصات ألوان النسق أو الملف الشخصي.

وتعتبر الحسابات التي لا تحتوي على الشعار بجوار الاسم والتي تقوم بعرضه على مكان آخر، مثل صورة الملف الشخصي، أو صورة رأس الصفحة، أو النبذة التعريفية حسابات غير موثقة.

مطابقة

ويجب أن تتم مطابقة الشعارات الموثقة بواسطة تويتر، كما أن الحسابات التي تستخدم الشعار كجزء من صور الملف الشخصي أو صور الخلفية أو أي مكان آخر يوحي بحالة توثيق الحساب تكون عرضة للإيقاف الدائم للحساب.

وفق دراسة أعدتها مؤسسة وطني الإمارات

منصات مواقع التواصل ناقل سريع للأخبار المغلوطة

- 5٪ من حسابات «تويتر» النشطة مزيفة
- شراء منظم للحسابات الوهمية لمضاعفة المتابعين
- «تويتر» تشن حملة لتنقية الحسابات الوهمية
- حسابات العلامة الزرقاء مصدر موثوق

دبي - فادية هاني

أوضحت مؤسسة وطني الإمارات في دراسة أعدتها مؤخراً أن منصات مواقع التواصل الاجتماعي باتت تستخدم في الآونة الأخيرة بكثرة لنشر الأخبار المغلوطة والتي تحمل أجندات معينة في مضمونها، حيث يستغل مروجو الأخبار الكاذبة والسموم موضوع سرعة الانتشار التي يحظى بها «تويتر» على وجه الخصوص وبالتالي يقومون بنشر سمومهم وهم في أغلب الأحيان يكونوا مأجورين ويقيمون خارج الدولة.

وحذرت الدراسة من مخاطر انتشار الحسابات الوهمية، في ظل انتشار وسائل التواصل الاجتماعي وما يرافقها من انتشار لظواهر مرتبطة بها، كانتحال صفة الشخصيات العامة، والاحتيال والتزوير، إضافة لمخاطر التوجيه الخاطئ للرأي العام، وإعطاء انطباعات سيئة عن توجهاته.

مخاطر

وقال ضرار بالهول الفلاسي مدير عام مؤسسة وطني الإمارات:«تشير تقديرات نشرتها تويتر نفسها في وقت سابق إلى أن 5% من الحسابات النشطة على الموقع يومياً هي حسابات وهمية، ما يوضح حجم وخطورة هذه الظاهرة».

تزايد

وأوضح أن الدراسات تظهر تزايداً في أعداد الحسابات الوهمية التي تستهدف الإضرار بسمعة الدولة في منصة تويتر للتدوين على وجه الخصوص، مع انتشارها كواحدة من أكثر منصات التواصل الاجتماعي تأثيراً وأسرعها انتشاراً في المنطقة، حيث تبين من الدراسات حدوث طفرة في أعداد الحسابات الوهمية وصلت للملايين نتيجة لعمليات شراء منظمة لهذه الحسابات الوهمية لزيادة أعداد المتابعين بشكل سريع، وذلك من أجل تحقيق أهداف دعائية.

وضرب ضرار بالهول مثالاً حيث قال:«لوحظ في فترة من الفترات زيادة عدد متابعي أحد الدعاة المحسوبين على تنظيم الإخوان المسلمين الإرهابي إلى ما يزيد على مليون شخص، اختفى غالبيتهم عندما بدأت تويتر حملة لتنقية الحسابات الوهمية».

ضرار بالهول: حسابات وهمية تستهدف الإضرار بسمعة الدولة

■ صاحب الحساب أنشأ حسابات بأسماء مختلفة وبصورة واحدة | من المصدر

اقتراح

قدّم ضرار بالهول الفلاسي مقترحاً لوزارة الخارجية والتعاون الدولي بأن تُكلّف سفارات الدولة في الخارج للتقدم بشكاوى نظامية لدى الجهات الأمنية والقانونية المختصة في بلدان عملها ضد كل من يقوم بفتح حسابات وهمية تستهدف الدولة أو تنتحل صفة شخصيات عامة إماراتية بغض النظر عن غرضهم من ذلك.

تطورات

وتابع بالهول: «التطور الأخطر في مواقع التواصل الاجتماعي كان ظهور حسابات وهمية تركز في عملها على انتحال صفة الشخصيات العامة، وهو سلوك إجرامي في حد ذاته يعاقب عليه القانون، وهذه الحسابات والتي تدار غالباً من خارج الدولة تمارس نشاطاً إجرامياً مركباً من خلال الاحتيال على من يتابعها بالادعاء بوجود الشخصية العامة خارج الدولة وطلبها تحويل مبالغ مالية كتبرعات نيابة عن هذه الشخصية إلى عناوين محددة في بعض الدول حيث يتحيلون بأن حساباتهم البنكية عليها بعض التعديلات وبالتالي ليس بإمكانهم التبرع ويوهمون من يحتالون عليهم بأنهم شخصيات مرموقة في المجتمع وريثما يعودون للدولة سيقومون برد هذه التحويلات لأصحابها، وهذه الطريقة للأسف أوقعت الكثير ضحايا لاحتيالهم.

تجسس

وبين مدير عام مؤسسة وطني الإمارات أن بعض الحسابات الوهمية تقوم من خلال التواصل بالرسائل الخاصة بإرسال روابط مشبوهة وتقوم من خلالها بتنزيل ملفات تحميل فايروسات أو برامج تلصص على كمبيوترات وهواتف المستخدمين مما يعرض أمنهم الشخصي والوظيفي للخطر لصالح جهات إجرامية غير معروفة.

أجندات

كما أشار إلى أن بعض الجهات التي تحمل أجندات مسيسة عمدت إلى تأسيس منظومة متكاملة من الحسابات التي تستخدم أسماء تبدو وكأنها إماراتية وتستخدم صوراً ممنتجة لأفراد إماراتيين، بهدف التأثير على الرأي العام المحلي ونشر الشائعات والأخبار المغلوطة والمعلومات المضللة لتشكيك المواطنين في وطنهم وحكومتهم، ولخدمة أهداف هذه الجهات المعادية.

تحذير

وحذر الفلاسي المواطنين وكافة مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي من التجاوب مع أية رسائل خاصة تصلهم من هذه الحسابات الوهمية، داعياً إلى التبليغ عنها، سواء لهيئة تنظيم الاتصالات أو لشركة تويترأو الفيسبوك، كما دعا الأشخاص الذين يجدون أن هناك حسابات وهمية تنتحل صفتهم إلى تبليغ الجهات المختصة عنها وذلك حماية لحقوقهم وضماناً لعدم تحملهم مسؤولية أي أفعال جرمية ترتكب باسمهم دون علمهم.

كما طالب الجمهور بعدم الانسياق وراء الحسابات الوهمية لمجرد رفعها اسم أو صورة شخصيات عامة أو لكونها تتحدث في شأن إماراتي، والاتجاه بدلاً من ذلك لأخذ المعلومات من الحسابات الرسمية الموثقة والمعروفة وخاصة المميزة بعلامة التوثيق الزرقاء، حتى لا يقعوا ضحية الاحتيال والتضليل.

سعيد الهاجري: روابط الفيديو أكثر المصائد فتكاً

دبي - البيان

بين المقدم سعيد الهاجري مدير إدارة الجرائم الإلكترونية في شرطة دبي، أن جرائم التلاعب بحسابات الأشخاص والسطو على حساب حقيقي للشخص بوسائل مختلفة، تعرف بـ«الهندسة الاجتماعية»، حيث يلجأ مخترقو الحسابات لطرق متنوعة كأن يتصل المتلاعب بالضحية على هاتفه ويوهمه بحيلة يتوصل بها إلى رقمه السري في الإيميل ومن ثم يتوصل لكلمة السر الخاصة به، وبين أن من الأساليب المنتشرة لاختراق الحساب خصوصاً على مواقع التواصل الاجتماعي وضع روابط فيديو بعناوين مثيرة تجذب صاحب الصفحة، فيضغط على الرابط ويتفاجأ بتحويله إلى صفحة أخرى لها شكل شبكة التواصل نفسه بزيادة أو نقصان حرف ولا ينتبه المستخدم إلى ذلك، وتطلب منه الصفحة الجديدة إعادة إدخال الاسم وكلمة السر، فيقوم بذلك من دون أن يسأل نفسه لماذا يضطر إلى إعادة تسجيل الدخول إذا كان موجوداً بالفعل ؟

صعوبات

أوضح المقدم سعيد الهاجري أن فرق مكافحة الجرائم الإلكترونية تواجه صعوبات متكررة تتمثل في عدم صراحة المبلغ، إذ يصر على أن صوره أو بياناته أو حسابه سرق عن طريق الاختراق، ونكتشف غالباً أنه مسؤول بشكل أو بآخر عن المشكلة، لأنه لم يحافظ جيداً على كلمة السر أو اسم المستخدم.

بيانات

وأوضح أنه فور إعادة إدخال الاسم وعليه كلمة السر، يحفظ صاحب الصفحة المزيفة بيانات المستخدم ويخترق صفحته لاحقاً، أو ينشئ حساباً جديدً لضحيته، ويقوم بنشر ما يريد والتسبب بالحرج وربما بمشاكل كبيرة لصاحب الحساب المخترق.

الدوريات الذكية

وتحدث المقدم الهاجري عن الدوريات الذكية وما ترصده عن أي خبر مشين، حيث أوضح إن إدارة المباحث الإلكترونية تتخذ إجراءات سريعة في حالة تلقي بلاغات إساءة أو اختراق الحساب، وأولها التأكد من صحة البلاغ والتحري عن الحساب المسروق أو الوهمي، وفي حالة كان الشخص المخترق موجوداً في الدولة يقبض عليه ويتم إحالته للجهات القضائية.

سالم حميد: طفرة مواقع التواصل بحاجة لتشريعات

دبي - البيان

قال الدكتور سالم حميد رئيس مركز المزماة للدراسات والبحوث، في معرض رده على سؤال لـ«البيان» حول انتشار الحسابات الوهمية والمزورة بكثرة في مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة: «هذا السلوك المتعلق بانتظام الإرهابيين في الاعتماد على تزوير حسابات مواقع التواصل الاجتماعي وانتحال شخصيات مسؤولين وفنانين ومشاهير يعتبر من الأساليب القديمة للتنظيمات الإرهابية ومن يؤيدونها، لأنهم بحاجة دائمة للتخفي والتستر والكتابة بأسماء وهمية أو بحسابات مزورة، أما التركيز على انتحال الشخصيات فالهدف منه استثمار شعبية المشاهير للحصول على أكبر قدر من المتابعين لتلك الحسابات بقصد تلقينهم أفكار التطرف، لكن المتابعين العقلاء والمستنيرين سرعان ما يكتشفون الأسماء الوهمية والحسابات المزورة من خلال مضمون خطاب وتغريدات أصحابها، وأعتقد أن طفرة مواقع التواصل الاجتماعي وإشكالياتها المتعددة بحاجة لتقنين وتشريعات وحقوق ملكية يتفق عليها على المستوى العالمي، لكيلا يظل أي إرهابي مزور يعبث بالجمهور وينتحل شخصيات لتسريب الفكر الظلامي».

وتابع رئيس مركز المزماة للدراسات والبحوث: «يجب الانتقال من مرحلة اكتشاف الحسابات المزورة ومقاطعتها إلى مرحلة إيقافها عند حدها وحجبها بشكل نهائي».

قصة خبرية

«الغيرة» دفعتها لنشر صور فاضحة عبر حساب صديقتها

دبي - أسامة اللحام

جنّ جنونها وبدأت تبحث عن طريقة توقع بها أقرب صديقاتها، وتُفشل بأنانيتها مشروع زواجها، فكيف لصديقتها أن تدخل بيت الزوجية وهي لا تزال عزباء!

فكّرت كثيراً وحاولت مراراً وتكراراً ولكن محاولاتها كانت تبوء بالفشل مرة تلو أخرى، وفجأة خطر ببالها فكرة شيطانية وتمكنت بمساعدة زملائها من اختراق حساب صديقتها، ونشر صور غير لائقة أخلاقياً وعبارات تسيء لصاحبة الحساب الأصلي، ما سبب لصديقتها المخطوبة حرجاً شديداً كاد يهدد مشروع زواجها، إذ غضب خطيبها من مشاهد غير مألوفة وظن للوهلة الأولى أن خطيبته من تنشر هذه الصور، فواجهها لكنها أنكرت مؤكدة أن حسابها تم اختراقه، ولا تعرف من قام بذلك.

هنا توجهت الفتاة الضحية إلى إدارة المباحث الإلكترونية بالإدارة العامة للتحريات والمباحث الجنائية التي بحسب المقدم سعيد الهاجري مدير إدارة الجرائم الإلكترونية في شرطة دبي تحركت فور تلقيها الشكوى وتابعت الموضوع واكتشفت أن قام باختراق الحساب صديقتها المقربة التي غارت منها لخطبتها قبلها، وتم التعامل مع الموضوع وحل الشكوى، وفي حالة أخرى مشابهة شكا شخص من تعرض حسابه للاختراق، وبين في الشكوى التي قدمها لإدارة المباحث الإلكترونية أن الشخص الذي سطا على الحساب يكتب أشياء مسيئة على صفحته ويضع مقاطع وصورا غير لائقة، وتم التعامل مع الشكوى واستعادة الحساب ومعرفة الفاعل.

حالات كثيرة ترد لإدارة المباحث الإلكترونية تفيد باختراق الحسابات الخاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي وأخرى تتعلق بانتحال شخصية مشهورة بغية التأثير في الرأي العام واستقطاب قاعدة جماهيرية لصاحب الصفحة الوهمية، ولكن جهود الإدارة إضافة للوعي الجماهيري كفيل بالحد من حالات التلاعب واختراق الحسابات.